

## أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟ What future for oil in Algeria's economy under successive financial crises?

د. بن دخيس عبد الكريم

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

bendekhis\_k@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/09/13

تاريخ الاستلام: 2018/07/10

### الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية من جراء الأزمات التي تعرض لها العالم بشكل عام والجزائر بالخصوص باعتبارها دولة ريعية، وذلك منذ التصحيح السعري لسنة 1973 وإلى غاية التطورات الحديثة، والوصول إلى توصيات قد تساهم في معالجته لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم من خلال البحث عن بدائل تنموية مستدامة تكون أكثر أمناً واستقراراً وتنوعاً للاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة الاقتصادية، النفط، الاقتصاد الجزائري، المديونية الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري.

### Abstract:

This article aims to study the analysis and assessment of the role of oil in the economic track under the oil price fluctuations in the global market crises that suffered the world in General and in particular Algeria as Rentier State since price correction of 1973 until recent developments, and access recommendations may contribute to treatment of looking ahead and prospects particularly in the present circumstances of the world through a search for alternatives sustainable development be more secure and stable variation of Algeria's economy.

**Key Words:** Economic Crisis, Oil, Algerian Economy, External Debt, GDP, Trade Balance

**JEL Classification :** O13, P28, Q41, Q42

\* مرسل المقال: بن دخيس عبد الكريم (bendekhis\_k@yahoo.fr).

## المقدمة

مرت السوق البترولية الدولية بعدة محطات، حيث تميزت مرحلة الثمانينات باضطرابات وعدم استقرار، حيث تراجعت أسعار النفط وتهاوت معلنة بحدوث أزمة سنة 1986، كما جاءت فترة التسعينات مليئة بالأحداث منها احتلال الكويت وانحيار الاتحاد السوفياتي والأزمة المالية الآسيوية وبروز ظاهرة الاندماجات بين الشركات النفطية العملاقة وقد تميزت بتقلبات متباينة في أسعار النفط، ومع مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية التي خلفت تداعيات خطيرة على حركة أسعار النفط، إلا أن السوق النفطية استردت عافيتها لتحقيق أسعار النفط أرقاما قياسية ولأول مرة في التاريخ حيث وصل خام برنت إلى حوالي 147 دولار للبرميل في شهر جوان من عام 2008. لتتخفص مع نهايته إلى 40 دولاراً للبرميل. وهكذا توالى الأحداث حيث شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ 2011 سميت بالربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، اذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطع أوبك تعويض الكمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار. واستمر الارتفاع إلى عام 2012، وفي جوان 2014 كان النفط يباع بـ 115 دولارا للبرميل، وكان الافتراض السائد أن السعر سيبقى أعلى من 100 دولار ويزداد ببطء في المستقبل.

من خلال ما سبق تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الجوهرية التالية: هل سيظل النفط يلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية؟.

لقد حاولنا في بحثنا هذا جاهدين الإلمام بالموضوع في أغلب جوانبه، وفي سياق ما ذكرناه تحت عنصرين مهمين هما:

- مدخل عام يشرح عموميات حول النفط.
- الآثار الناجمة عن الأزمات النفطية على الوضع الاقتصادي للجزائر، من خلال معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي. ثم تطرقنا بعد ذلك إلى التوقعات المستقبلية لقطاع الطاقة، مع ذكر بدائل عن النفط المتاحة أمام التحديات التي تواجه الجزائر.

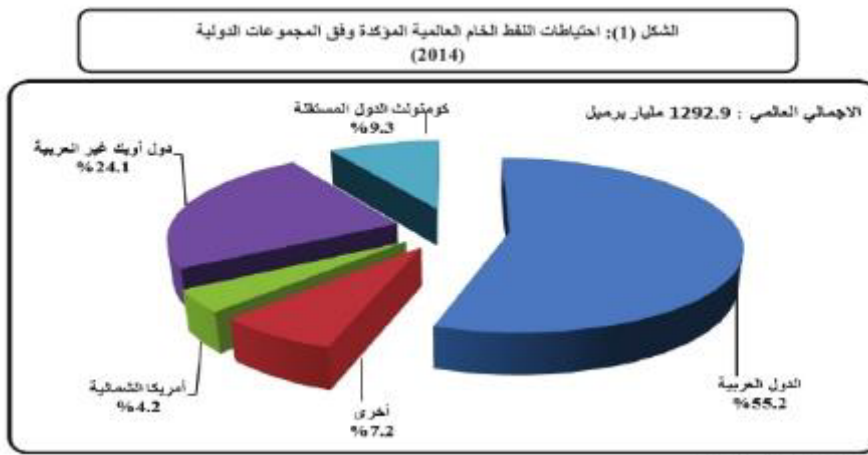
## 1. تعريف البترول:

النفط لغة هو دهن معدني سريع الاحتراق توقد به النار ويتداوى به وقد وجدت مكانه عند حفر الأراضي الرسوبية تحت البحار واليابسة على أعماق مختلفة. (بجايوي، صوفي 1991، 1). كلمة النفط مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وهي تعني قابلة للسريان (ختاوي 2010، 7).

أما كلمة بترول petroleum فأصلها من اللغة اللاتينية، وهي تعني زيت الصخر (صخر = petra + زيت = oleum) (العيداني 2015)، والنفط عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة ذهبية لها رائحة خاصة وتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. أما المواد الهيدروكربونية الغازية فهي تشكل الغاز الطبيعي (السماك 1979، 15).

## 2. الاحتياطي البترولي:

هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية، وتتركز احتياطات النفط والغاز المكتشفة في العالم بأكثر من 93 % في الدول العشرين التالية : روسيا، أذربيجان، السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، فنزويلا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر، نيجيريا، ليبيا، الصين، الجزائر، كندا، النرويج، ماليزيا، أيرلندا، الهند، وأن أكثر من 60 % من احتياطات النفط المؤكدة هي في خمس دول إسلامية وهي : السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.



المصدر : التقرير العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عام 2015م

و يقسم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- **الاحتياطي المؤكد :** عبارة عن كمية البترول التي أثبتت البيانات الجيولوجية والهندسية بتأكيد معقول يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها من مكامن معلومات.
- **الاحتياطي المحتمل :** وهو الاحتياطي غير المؤكد بشكل معقول، حيث يشير إلى الاحتياطات، الإضافية والتي من المحتمل أن تصبح مؤكدة من خلال عمليات الحفر الإضافية.
- **الاحتياطي غير المكتشف :** عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها.

## 3. السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه:

### 1.3 مفهوم السعر النفطي :

يعرف السعر النفطي على أنه " قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد" خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية... إلخ (العمرى، 2007، 3)، هو القيمة النقدية أو

الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (سعيد، 2015).

### 2.3. أنواع أسعار النفط :

- **السعر المعلن:** هو السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، وذلك وفقا لمصالحها. (السماك، 1979 ، 224).

- **السعر السوقي (الحقيقي):** هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارترل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام.

- **السعر الفوري :** هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية.

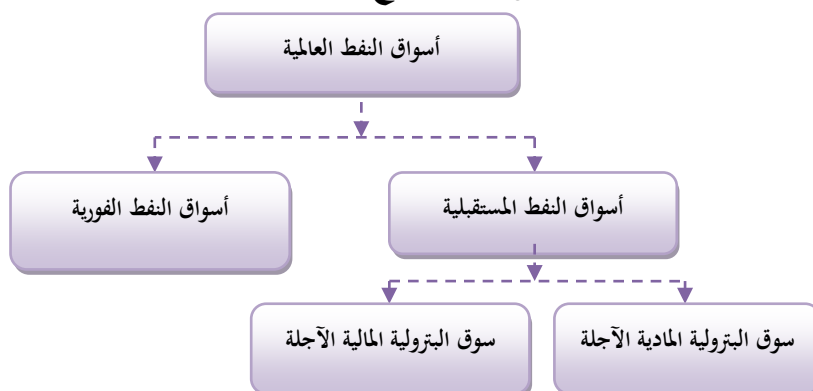
- **سعر التحويل :** هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة (موري، 2009، 62).

- **سعر الإشارة أو المعدل :** هو سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق (سعيد، 2015، 3).

### 4. الأسواق النفطية العالمية:

السوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذا السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية (منيمة، 1992، 38).

شكل 02 : "أنواع الأسواق العالمية للنفط"



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موري سمية، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

ويقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية، كخام أو كمنتجات بترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة، " (الدوري، 1983، 147). كما عرفته الوكالة الدولية للطاقة (IEA) على أنه " يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة" (Oel Maurle 2001, p16).

## 5. مفهوم الصناعة النفطية :

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير مباشر من قبل الإنسان (ظاهر، 1973، 6)، ويطلق عليها أيضا الصناعة الببتروكيميائية فهي تعد من أهم الصناعات في العالم المعاصر لما لها من أهمية نسبية كبيرة بين مصادر مجموعة الطاقة اللازمة لتسيير العالم (بن دحيس، 2007، 8).

أما عن خصائص الصناعة النفطية، فإن النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحله ومتنوع ومختلف في مجالاته بصورة واسعة ومتراطة مما يجعله متميزاً عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى في الخصائص الآتية :

- تعتبر الصناعة البترولية من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية
- الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنياً وتكنولوجياً
- تعد صناعة البترول من الصناعات التي تخضع لرقابة حكومية شديدة وقوانين صارمة تتعلق بالأسعار والبيئة والصحة والأمان وغيرها.
- إن المادة الأولية التي تقوم عليها الصناعة البترولية هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة
- إن الصناعة البترولية إستراتيجية تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والسياسية والتقنية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- الصناعة النفطية هي صناعة تحويلية.
- ومن أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير على أسعار النفط :
- منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) "opec":
- الوكالة الدولية للطاقة :
- شركات النفط العالمية
- وكالة الطاقة الدولية (IEA) :
- دولتي الصين والهند باعتبارهما أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية (ليوفر، 2008، 16).

## 6. أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري :

الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الآخر في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز.

### 1.6. المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية :

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرفاً مهماً في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فإن أهميتها تتضح في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلاً ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، وفي سنة 2002، عندما استقر سعر صرف الدولار الواحد وأصبح يعادل 76 د.ج ارتبط ارتباطاً مباشراً بالربع البترولي مما يعطي نتيجة إيجابية على ميزان المدفوعات.

### 2.6. تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مراحل عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، كان النفط أهم هذه العوامل والمؤثرة فيه، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، المديونية وخدماتها، ونبين في كل مرة العلاقة بين هذه المؤشرات وسعر النفط خلال هذه الفترة.

### أ. أثر الأزمة الاقتصادية 1973م على الاقتصاد الجزائري :

بداية لقد شهدت أسعار النفط تذبذب كبير وتغيرات مستمرة خلال تلك الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول 01 : "تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1970 – 1977)" (الوحدة : دولار/برميل)

| السنوات     | 1970 | 1973 | 1974 | 1977 |
|-------------|------|------|------|------|
| سعر البرميل | 2.1  | 3.1  | 10.4 | 12.6 |

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

ويتضح لنا من خلال الجدول بأن ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1973 من 3.1 دولار للبرميل إلى 12.6 دولار للبرميل سنة 1977، وكان له الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي مما يوضحه الجدول الآتي:

### 1.1. الناتج المحلي الإجمالي (PIB) :

يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتوجات خارج الوطن.

## الجدول 02 : "تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 – 1977" (الوحدة : مليون د.ج.)

| السنة              | 1970  | 1971  | 1972  | 1973  | 1974  | 1975  | 1976  | 1977  |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الناتج م. الإجمالي | 21210 | 21628 | 26522 | 30533 | 49295 | 53647 | 65252 | 76887 |

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

- لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً منذ منتصف السبعينات، حيث انتقل من 21210 مليون دج سنة 1970 إلى 76887 مليون دج سنة 1977، ويرجع سبب هذا النمو إلى تزايد الإيرادات النفطية خاصة بعد أزمة 1973 والتي كان الناتج المحلي بها يساوي 30533 مليون دج، والتي استخدمت لدفع آلة الإنتاج الوطني وتحفيز القطاعات الاقتصادية من خلال ما تم إقراره في المخططات التنموية، وتوجيه أكبر قدر ممكن من الاستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من 45%.

- بإعتبار أن رصيد الميزان التجاري يظهر من خلال الفرق بين الصادرات والواردات فسيتم تحليل الصادرات والواردات، ومن ثم تطور الميزان التجاري.

## الجدول 03 : "حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1970 – 1977" (الوحدة : مليون دج)

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالي<br>التجارة | نسبة الواردات<br>إلى الناتج | نسبة الصادرات<br>إلى الناتج |
|-------|----------|----------|-------------------|-----------------------------|-----------------------------|
|       |          |          |                   | المحلي الخام %              | المحلي الخام %              |
| 1970  | 6205     | 4981     | 11186             | 29.25                       | 23.48                       |
| 1971  | 6028     | 4208     | 10236             | 27.87                       | 19.46                       |
| 1972  | 6694     | 5854     | 12548             | 25.24                       | 22.07                       |
| 1973  | 8876     | 7479     | 16355             | 29.07                       | 24.49                       |
| 1974  | 17754    | 19594    | 37348             | 36.01                       | 39.75                       |
| 1975  | 23755    | 18563    | 42318             | 44.28                       | 34.60                       |
| 1976  | 22227    | 22205    | 44432             | 34.06                       | 34.03                       |
| 1977  | 29475    | 24410    | 53885             | 38.33                       | 31.75                       |

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

شهدت الصادرات إرتفاعاً بارزاً بسبب إرتفاع أسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من 4981 مليون دج سنة 1970 إلى 24410 مليون دج سنة 1977 أي تضاعفت ب أكثر من 5مرات خلال الفترة، بينما شهدت سنة الأزمة زيادة في صادرات الجزائر بنسبة أكثر من 50% ويعود ذلك للأسباب الآتية:

- بسط سلطة الجزائر وشركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في 24 فيفري 1971.
- الإنتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 وإرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته.
- توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات من الخطط التنموية منذ الإستقلال إلى قطاع المحروقات وخاصة المخطط الرباعي 1970-1973 الذي وجه أكثر من 9 مليار دولار للقطاع البترولي.

## الجدول 04 : ر "صيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 1977" (الوحدة : مليون دج)

| السنوات | الواردات | إجمالي الصادرات | الصادرات من النفط | النسبة % | الرصيد | م. التغطية % |
|---------|----------|-----------------|-------------------|----------|--------|--------------|
| 1970    | 6205     | 4981            | 3456              | 69.4     | 1224-  | 80.27        |
| 1971    | 6028     | 4208            | 3150              | 74.86    | 1820-  | 69.80        |
| 1972    | 6694     | 5854            | 4816              | 82.27    | 840-   | 87.45        |
| 1973    | 8876     | 7479            | 6206              | 82.9     | 1397-  | 84.26        |
| 1974    | 17754    | 19594           | 18261             | 93.2     | 1840   | 110.36       |
| 1975    | 23755    | 18563           | 17273             | 93       | 5192-  | 78.14        |
| 1976    | 22227    | 22205           | 21097             | 95       | 22-    | 99.90        |
| 1977    | 29475    | 24410           | 23445             | 96       | 5065-  | 82.81        |

المصدر: . O.N.S, restropective statistique 1970 – 1996, Edition 1999, pp.101 – 102

Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie, op – cit, p. 45

تبعا للمعطيات المسجلة في الجدول السابق نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 إلى 1973 سجلت انخفاضا متتاليا في رصيد ميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى ضعف الصادرات النفطية حيث شهدت أدنى مستوياتها، كما أن طبيعة هذه الفترة ارتبطت بالمخططات الاقتصادية والحاجة لسلع التجهيز والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج باستثناء سنة 1974 التي سجل فيها ارتفاعا قدر ب : 1840 مليون دج في فائض الميزان التجاري، وإلى الارتفاع في نسبة الصادرات النفطية حيث قفزت إلى 93.2 % من مجموع الصادرات، ليعاود الانخفاض ما بين سنتي 1975 إلى 1977.

أ.2. **المديونية وخدمتها:** تعتبر الديون الخارجية وخدمتها من أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول وخاصة الدول النامية، وتعتمد الجزائر على المداخيل المتأتية أساسا من الإيرادات البترولية في تسديد وتقليص المديونية وخدمتها، الجدول الآتي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970 – 1977.

## جدول رقم 05 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970 – 1979 (الوحدة مليار دولار)

| السنوات        | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977  |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|-------|
| الدين الإجمالي | 0.95 | 1.26 | 1.55 | 2.99 | 3.41 | 4.59 | 6.09 | 10.59 |
| خدمة الدين     | 0.01 | 0.02 | 0.05 | 0.07 | 0.22 | 0.22 | 0.35 | 0.41  |

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي

من خلال الجدول السابق يتضح أن الصدمة البترولية سنة 1973 ساهمت بشكل كبير في توفير موارد مالية ضخمة للجزائر، فتراجعت قيمة المديونية بين 0.95 مليار دولار و 3.412 مليار دولار بين سنتي 1970 و 1974 على التوالي، فإستخدمت الدولة هذه الأموال في العمل على تنمية إستثمارات عمومية كبرى من خلال

مخططاتها التنموية أثناء الفترة، مما دفعها للجوء للإقتراض الخارجي، فارتفعت قيمة المديونية بشكل كبير، حيث بلغت سنة 1977 حوالي 10.59 مليار دولار رغم إرتفاع مقابل في أسعار النفط. أما عن خدمة الدين، فقد إرتفعت قيمتها أيضا، رغم الزيادة في الأسعار ومن ثم الإيرادات التي تساهم في التقليل من الخدمة، ويرجع ذلك بسبب التزايد الذي عرفته الواردات مقابل الصادرات.

**الجدول 06 : "تطور بعض المتغيرات الكلية خلال الفترة 1970 – 1977" (الوحدة مليار دولار)**

| المؤشرات          | أسعار النفط   | التضخم | سعر الصرف             | معدل البطالة |
|-------------------|---------------|--------|-----------------------|--------------|
| الوحدة<br>السنوات | دولار للبرميل | %      | 1 دولار مقابل الدينار | %            |
| 1970              | 2.1           | 4.8    | -                     | 1.28         |
| 1971              | 2.6           | 2.8    | 4.91                  | 12.8         |
| 1972              | 2.8           | 4      | 4.48                  | 28           |
| 1973              | 3.1           | 6.9    | 3.96                  | 26.6         |
| 1974              | 10.4          | 2.8    | 4.18                  | 25.8         |
| 1975              | 12.75         | 8.6    | 3.949                 | 26.6         |
| 1976              | 13.05         | 8.3    | 4.716                 | 27.4         |
| 1977              | 12.6          | 11.00  | 4.1470                | 28.3         |

**المصدر :** إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نجد أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة المذكورة صحبه ارتفاع طفيف كذلك في معدلات التضخم في الجزائر بلغت أقصاها إلى 28.3 بالمائة سنة 1977 وكنتيحة حتمية نسجل ارتفاع كذلك في قيمة الدينار الجزائري في المعاملات الخارجية بسبب تزايد دخول العملة الصعبة الناتجة عن بيع الذهب الأسود للخارج وقد صحب ذلك تزايد وتذبذب في معدلات البطالة في الجزائر وذلك كون أن اقتصادها ريعي حساس لأسعار النفط والتي تبني من خلالها الدولة الجزائرية إستراتيجيتها التنموية والتشغيلية.

**ب. الأزمة النفطية 1986 على الاقتصاد الجزائري:**

لقد كان الانهيار الكبير في سعر النفط في السوق الدولي للبترول خلال سنة 1986 م له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، إن انهيار سعر البرميل الواحد ووصوله إلى أقل من 13 دولار، والجدول الآتي يوضح التذبذب الكبير في أسعار النفط خلال الفترة 1979 و1984.

**الجدول 07 : "تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1979 – 1984) " (الوحدة : دولار/برميل)**

| السنوات     | 1985  | 1986  | 1987  | 1988  | 1989  | 1990  |
|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر البرميل | 27,52 | 12,97 | 3717, | 14,24 | 31,17 | 66,18 |

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

يتضح لنا من خلال الجدول أن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بنسبة أكثر من 55% بالمقارنة مع السنة التي قبلها حيث وصل سعر البرميل الواحد 12.97 دولار للبرميل وهو أدنى سعر خلال هذه الفترة، لكن سرعان ما تراجع سعر البرميل الواحد ويستعد عافيته خلال السنوات التي تلي سنة الأزمة ليصل معدل سعر البرميل الواحد في سنة 1990 حوالي 18.66 دولار للبرميل.

**ب1. الناتج المحلي الإجمالي (PIB) :**

شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1985 و 1990 تطوراً لا بأس به بالرغم من الأزمة وانخفاض أسعار النفط وهذا ما يبرزه الجدول الآتي :

**الجدول 08 : "تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985 – 1990" (الوحدة : مليون د.ج.)**

| السنة                  | 1985   | 1986   | 1987   | 1988   | 1989   |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 252836 | 250466 | 260754 | 290039 | 357045 |

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970–1996 , op-cit, pp.130–132.

نلاحظ من خلال الجدول أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي كانت تتواصل بنسب موجبة حيث وصل إلى 357045 مليون دج في سنة 1989 مسجلاً بذلك ارتفاع بنسبة فاقه 40% بالمقارنة مع سنة الأزمة التي شهدت انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي قدر بحوالي 2370 مليون دج بالمقارنة مع السنة التي قبلها. وعلى العموم كشفت أزمة 1986 محدودية نموذج برامج النمو الذي تبنته الحكومة الجزائرية في سنوات السبعينات، وأدت الآثار السلبية الناتجة عنها إلى فشل نظام الاقتصاد المركزي المخطط، وبذلك توقفت عملية التخطيط في منتصف الطريق وتم التفكير في التحول إلى اقتصاد السوق.

**الجدول 09 : "حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1985 – 1989" (الوحدة : مليون دج)**

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالي التجارة الخارجية | نسبة الواردات إلى الناتج المحلي % | نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي % |
|-------|----------|----------|-------------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| 1985  | 49491    | 64564    | 114055                  | 19.57                             | 25.54                             |
| 1986  | 43394    | 34935    | 78329                   | 17.32                             | 13.95                             |
| 1987  | 34153    | 41736    | 75889                   | 34153                             | 41736                             |

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970–1996 , op-cit, pp.130–132.

شهدت الصادرات الجزائري تذبذب واضح خلال هذه الفترة وكان أقل قيمة سجلتها سنة الأزمة 1986م قدرت بـ 34935 مليون دج، وهذا أمام انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ثم استعادت عافيتها في السنوات الموالية لتصل أعلى قيمة لها بـ 41736 مليون دج سنة 1987. بنفس الوتيرة شهدت الواردات.

## الجدول 10 : "رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1985 – 1989" (الوحدة : مليون دج)

| البيان<br>السنوات | الواردات | الصادرات | الصادرات من<br>الخروقات | نسبة الصادرات<br>من الخروقات | رصيد الميزان<br>التجاري | معدل التغطية<br>% |
|-------------------|----------|----------|-------------------------|------------------------------|-------------------------|-------------------|
| 1985              | 49491    | 64564    | 62962                   | 97.52                        | 15073                   | 130.45            |
| 1986              | 43440    | 34935    | 34003                   | 97.33                        | 8505-                   | 80.50             |
| 1987              | 34153    | 41736    | 40700                   | 97.52                        | 7583                    | 122.20            |

المصدر O.N.S, restropective statistique 1970 – 1996, Edition 1999, pp.101 – 102

.Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie, op – cit, p. 45

تبعاً للمعطيات المسجلة في الجدول السابق نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1985 إلى 1990 والتي انطلقت مسجلة بقيمة قدرها 15073 في رصيد ميزان التجاري ويرجع هذا إلى طبيعة الفترة قبل الأزمة، أما عن العجز المسجل في سنة 1986 والذي قدر بـ (8459) مليون دج يعود في جزء كبير منه إلى الإنخفاض الشديد في أسعار النفط والذي تزامن مع انخفاض سعر الدولار الأمريكي في سوق الصرف.

## ب.2. المديونية وخدمتها:

بسبب اعتمادها الكبير على مداخيل الصادرات الطاقوية، وبسبب ما شهدته البيئة الاقتصادية العالمية من ركود كبير في قطاع النفط بسبب أزمة سنة 1986 والتي لم تحتط منها الجزائر، اتجهت للاقتراض وبشدة من الخارج كوسيلة سهلة لتغطية احتياجاتها تم التوصل في خضم اتفاقية stand bay على تمويل الجزائر بقرض قيمته 300 مليون دولار قابلة للزيادة مقابل أن تضع الجزائر برنامجاً جيداً لإعادة هيكلة اقتصادها ليتماشى ومتطلبات الاقتصاد العالمي، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى 13 % من إجمالي الناتج وارتفعت معها تكاليف خدمة الدين إلى أكثر من 1 بلايين دولار، لذلك قامت السلطات الجزائرية بعملية إعادة جدولة ديونها استناداً إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدة.

## الجدول 11 : "تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990" (الوحدة مليار دولار)

| السنوات        | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|
| الدين الإجمالي | 17.5 | 21   | 24.7 | 25.1 | 25.8 | 26.5 |
| خدمة الدين     | 4.79 | 5.13 | 5.28 | 6.55 | 7.01 | 8.89 |

المصدر: بنك الجزائر والبنك العالمي

## الجدول 12 : "بعض المؤشرات الكلية خلال الفترة 1985 – 1990"

| معدل البطالة | سعر الصرف             | التضخم | أسعار النفط   | المؤشرات |
|--------------|-----------------------|--------|---------------|----------|
| %            | 1 دولار مقابل الدينار | %      | دولار للبرميل | الوحدة   |
| 16.5         | 5,03                  | 10,50  | 27,52         | 1985     |
| 18           | 4,71                  | 12,30  | 12,97         | 1986     |
| 17           | 4,84                  | 7,50   | 17,83         | 1987     |

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على – إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول يظهر أن هذه الفترة شهدت تقلب مستمر في قيمة العملة نتيجة الإلتعاش في أسعار النفط، وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث انتقلت من 1 دولار = 5,03 دينار سنة 1985 إلى 4,84 دينار سنة 1987، كما شهدت أوضاع المستوى العام للأسعار تذبذباً نسبياً حيث كان معدل التضخم في سنة الأزمة مرتفعاً إذ وصل إلى 7.50%، بعد ما كان 10.50 في السنة التي قبلها، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد شهد استقراراً نسبياً خلال هذه الفترة.

#### ت. الصدمة البترولية لعام 2004 :

في 2004 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ليعود على الاقتصاد الجزائري بالإيجاب باعتبارها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة.

#### الجدول 13 : "تطور أسعار النفط خلال 2001 – 2006" (الوحدة : دولار للبرميل)

| السنوات         | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| متوسط سعر النفط | 24,86 | 25,00 | 28,99 | 38,53 | 54,87 | 66,31 |

المصدر : تقرير منظمة الأوبك لسنة 2012.

من خلال الجدول يتضح أن أسعار النفط الخام في تزايد مستمر منذ 2001 حيث تطورت بنسبة 154.99 % إلى سنة 2004. واستمرت في الزيادة إلى ما بعد سنة الأزمة والتي تعود بالأساس إلى الاضطرابات والصراعات التي شهدتها نيجيريا، وفنزويلا، وإلى قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم.

#### الجدول 14 : "تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2006" (الوحدة : مليار د.ج)

| السنة                  | 2001    | 2002    | 2003    | 2004    | 2005   | 2006    |
|------------------------|---------|---------|---------|---------|--------|---------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 4227.10 | 4522.80 | 5252.50 | 6149.10 | 7562.0 | 8501.60 |

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2010 و 2008.

من خلال ملاحظة الجدول يتبين أن القطاع النفطي قد ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ في المتوسط من سنة 2001 إلى غاية 2006 ما قيمته 6037.70 مليار دج. مسجلاً تطوراً بنسبة تفوق 100%، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في سنة 2004 حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط الخام، والتي كان نتيجتها زيادة المداخيل في الناتج المحلي الإجمالي.

#### الجدول 15 : "حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2002 – 2006" (الوحدة : مليار دولار)

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالي التجارة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام % | إجمالي التجارة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام % |
|-------|----------|----------|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|
| 2003  | 13534    | 24468    | 38.77                                                  | 21.44                                                  |
| 2004  | 18293    | 32144    | 33.62                                                  | 19.13                                                  |
| 2005  | 20357    | 46001    | 37.15                                                  | 16.44                                                  |

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008.2014، مصلحة الإحصاء، (Algex)، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

شهدت الصادرات الجزائرية تطور واضح خلال هذه الفترة وكان سنة الأزمة 2004م تقدر بـ 32144 مليار دولار، وهذا أمام الارتفاع المستمر للبرميل النفط خلال هذه المرحلة، في حين شهدت الواردات نفس الوتيرة.

#### الجدول 16 : "تطور الرصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002 – 2006" (الوحدة : مليار دولار)

| البيان<br>السنوات | الواردات | الصادرات | الصادرات<br>المحروقات | من<br>نسبة الصادرات<br>من المحروقات | الرصيد | نسبة التغطية<br>% |
|-------------------|----------|----------|-----------------------|-------------------------------------|--------|-------------------|
| 2003              | 13534    | 24468    | 23800                 | 97.26                               | 10934  | 180.78            |
| 2004              | 18293    | 32144    | 30980                 | 96.37                               | 13851  | 175.71            |
| 2005              | 20357    | 46001    | 44989                 | 97.80                               | 25644  | 225.97            |

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

من خلال الجدول السابق سجلت بداية هذه الفترة انخفاضا في قيمة الصادرات الكلية 23.041 مليار دولار، وفي الصادرات النفطية (22.393 مليار دولار) في الجزائر يرجع هذا الانخفاض إلى تدهور وركود الاقتصاد الأوروبي والأمريكي وقد زاد الوضع عند حادثة 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم منذ سنة 2004 تزايدت قيمة الصادرات لتصل إلى 34.178 مليار دولار.

#### الجدول 17: "تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2001 – 2006" (الوحدة: مليون دولار)

| السنوات        | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الدين الإجمالي | 22.70 | 22.64 | 23.35 | 21.82 | 17.19 | 5.60  |
| خدمة الدين     | 4.46  | 4.15  | 4.35  | 5.65  | 5.84  | 13.31 |

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007

يلاحظ من خلال الجدول أن المديونية خلال الفترة 2001 إلى غاية 2003 بقية على حالها تقريباً وذلك بسبب الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر، وامتناع المؤسسات المصرفية الدولية على منح قروض جديدة، لكن وبعد تحسن أوضاع السوق النفطية وانتعاش الأسعار سنة 2004 حي بلغ سعر البرميل الواحد من النفط حوالي 38.53 دولار أي بارتفاع نسبته 54.98% بالمقارنة مع سنة 2001، جعل الميزان التجاري يحقق فائض قدره 14.271 مليار دولار مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإسراع في التخلص من ديونها لتصل إلى 21.82 مليار دولار، ثم إلى 15.5 مليار دولار سنة 2006.

#### الجدول 18 : "بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2001 – 2006"

| معدل البطالة | سعر الصرف             | التضخم | أسعار النفط   | المؤشرات |
|--------------|-----------------------|--------|---------------|----------|
| %            | 1 دولار مقابل الدينار | %      | دولار للبرميل | السنوات  |
| 23.70        | 77.39                 | 4.3    | 28.99         | 2003     |
| 20.08        | 72.06                 | 4.0    | 38.87         | 2004     |
| 15.27        | 73.27                 | 1.4    | 54.87         | 2005     |

المصدر: - بنك الجزائر. - البنك العالمي. - منظمة الأوبك، - O.N.S الديوان الوطني للإحصائيات

تواصل التذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة 2003-2005 ليصل أعلى نسبة له في سنة 2003 والمقدرة بـ 4.3%. أما بالنسبة لسعر الصرف هو الآخر يشهد عدم الاستقرار حيث بلغ أعلى نسبة له في هذه المرحلة 79.68 دينار مقابل دولار واحد، أما ما تميزت به سوق الشغل منذ بداية 2001 إلى غاية عام 2005 فقد شهدت انخفاض واضح وخاصة سنة الأزمة 2004 وما بعدها حيث تقلصت إلى 15.27 % سنة 2005.

### ث. الصدمة النفطية سنة 2008 :

لم تستقر ولم تتراجع أسعار البرميل الواحد من النفط بل واصلت في الارتفاع، حيث ومع بداية 2008 بلغت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في التاريخ متخطية 100 دولار للبرميل وللمرة الأولى في تاريخ سوق النفط العالمي، حيث وصل في جويلية إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل.

#### الجدول 19 : "تطور أسعار النفط خلال 2007 - 2011 (الوحدة : دولار للبرميل)"

| السنوات         | 2007  | 2008 | 2009 | 2010 | 2011  |
|-----------------|-------|------|------|------|-------|
| متوسط سعر النفط | 74.95 | 97.6 | 61.9 | 79.6 | 110.9 |

المصدر: علي ميزاء، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، ص 13.

من خلال الجدول يتضح أن أسعار النفط الخام في تزايد مستمر منذ سنة 2007 حيث تطورت بنسبة 33.38 % إلى سنة 2008. واستمرت في الزيادة إلى ما بعد سنة الأزمة والتي تعود بالأساس إلى الاضطرابات التي شهدتها الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري، كما كان لقرار قرار الأوبك في مؤتمرها بوهان في ديسمبر 2008 بخفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل في اليوم الأثر الكبير في المحافظة على أسعار النفط مرتفعة.

#### الجدول 20 : "تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007 - 2011" (الوحدة : مليار د.ج.)

| السنة                  | 2007   | 2008    | 2009   | 2010    | 2011    |
|------------------------|--------|---------|--------|---------|---------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 9352.8 | 11043.7 | 9968.0 | 11991.5 | 14526.6 |

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2013.

من خلال ملاحظة الجدول السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تطوراً كبيراً خلال هذه المرحلة إذ بلغ في المتوسط من سنة 2007 إلى غاية 2011 ما قيمته 113658.60 مليار دج. مسجلاً تطوراً بنسبة تفوق 56%، وهذا راجع إلى انتعاش السوق النفطية بارتفاع أسعار البرميل من النفط بدء من سنة الأزمة 2008م، كان نتيجة هذا الارتفاع زيادة المداخيل في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 11043.7 مليار دولار.

## الجدول 21 : "حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2007 – 2011" (الوحدة : مليون دولار)

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالي التجارة الخارجية | نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام % | نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام % |
|-------|----------|----------|-------------------------|-----------------------------------------|-----------------------------------------|
| 2007  | 27296    | 60163    | 87459                   | 29.33                                   | 64.65                                   |
| 2008  | 39479    | 79298    | 118777                  | 35.75                                   | 71.80                                   |
| 2009  | 39294    | 45194    | 84488                   | 39.42                                   | 45.34                                   |

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

شهدت الصادرات الجزائرية تطور واضح خلال هذه الفترة وكانت سنة الأزمة 2008م عرفت أكبر قيمة في الصادرات الجزائرية قدرت ب 79298 مليون دولار، وهذا أمام الارتفاع المستمر لبرميل النفط خلال هذه المرحلة، في حين شهدت الواردات هي الأخرى تزايد مستمر بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام.

## الجدول 22 : "رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 – 2011" (الوحدة : مليون دج)

| السنوات | الواردات | الصادرات | الرصيد | نسبة التغطية % |
|---------|----------|----------|--------|----------------|
| 2007    | 27296    | 60163    | 32867  | 220.41         |
| 2008    | 39479    | 79298    | 39819  | 200.86         |
| 2009    | 39294    | 45194    | 5900   | 115.02         |

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول بدأ واضحا أن التجارة الخارجية في الجزائر تميزت بفائض تجاري، بالرغم من ضعفه سنة 2009 بسبب انخفاض سعر النفط، ليعاود بعد ذلك في الارتفاع سنة 2010، ويتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 إلى 2009 كان إيجابيا على العموم، وبقية نسبة التغطية مرتفعة بشكل ملحوظ.

## الجدول 23 : "تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2007 – 2011" (الوحدة مليار دولار)

| السنوات        | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|----------------|------|------|------|------|------|
| الدين الإجمالي | 5.60 | 5.58 | 5.41 | 5.58 | 4.40 |
| خدمة الدين     | 1.43 | 1.21 | 1.00 | 6.67 | 6.17 |

المصدر : إحصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي 2009 ، 2011

من خلال الجدول يتضح أن حجم المديونية الخارجية شهدت انخفاض طفيفاً من 2007 إلى سنة 2011، ويعود سبب هذا الانخفاض في خدمة الدين إلى إعادة جدولة الديون الخارجية التي قللت بشكل كبير بعض أعباء هذه الديون، حيث سجل مؤشر خدمة الدين عام 2007 ما قدره 1.68 مليار دولار.

## الجدول 24 : "بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2007 – 2011"

| معدل البطالة | سعر الصرف             | التضخم | أسعار النفط   | المؤشرات |
|--------------|-----------------------|--------|---------------|----------|
| %            | 1 دولار مقابل الدينار | %      | دولار للبرميل | السنوات  |
| 13.80        | 69.38                 | 3.7    | 74.95         | 2007     |
| 11.30        | 64.58                 | 4.9    | 97.6          | 2008     |
| 10.20        | 72.60                 | 5.7    | 61.9          | 2009     |

المصدر: علي ميزاء، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، ص 13.

لقد سمحت معدلات النمو المحققة ورغم ضعفها حيث كان متوسط معدل النمو خلال السنوات الخمس 2.76% من تخفيض معدل البطالة من 13.80 % سنة 2007 إلى 10.2 % سنة 2009، حيث تم استحداث 850.000 منصب شغل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما تم استحداث أكثر من 5.000.000 منصب شغل في إطار برنامج دعم النمو ما بين سنتي 2005 و 2009.

ج. الصدمة النفطية 2014 :

على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة واجه العالم صدمة جديدة حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار إلى حوالي أقل من 30 دولار للبرميل وهو أكبر انخفاض تشهده السوق النفطية منذ أزمة 2008.

## الجدول 25 : "تطور أسعار النفط خلال الفترة 2012 – 2016" (دولار للبرميل)

| السنوات         | 2012  | 2013  | 2014 | 2015 | 2016 |
|-----------------|-------|-------|------|------|------|
| متوسط سعر النفط | 111.6 | 108.7 | 99.0 | 52.4 | 43.7 |

المصدر: علي ميزاء، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، الدوحة، 7 نوفمبر 2015، ص 13.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض كبير في أسعار النفط الخام من سنة 2012 إلى سنة 2016. حيث قدر الانخفاض بأكثر من نسبة 49.90 % وتعود الأسباب بالأساس إلى الاضطرابات التي شهدتها كثير من دول العالم، والعوامل الجيوسياسية، وإلى التخمّة في المعروض النفطي في الأسواق العالمية والتي قابلها عدم نمو الطلب العالمي على النفط حتى يتناسب مع زيادة العرض، حيث بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر 2014 حوالي 2.44 مليون برميل يومي أي معدل سنوي قدره 5.4% وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة، كما أن هناك عامل آخر ويتمثل في ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات.

## الجدول 26 : "تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012 – 2016" (الوحدة : مليار د.ج)

| السنة                  | 2012    | 2013    | 2014    | 2015  | 2016  |
|------------------------|---------|---------|---------|-------|-------|
| الناتج المحلي الإجمالي | 16115.4 | 16569.3 | 17730.7 | 16702 | 17406 |

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2016.

من خلال الجدول يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تطوراً خلال السنوات الأولى للفترة حيث قفز من 15843 مليون دولار إلى 17731 مليون دولار أي بنسبة تفوق 11.9%، لينخفض في سنة 2015 بـ 5.8% تقريباً، بسبب ضعف المداخيل المتأتية من الصادرات من المحروقات ثم يعاود الارتفاع سنة 2016 بنسبة تفوق 4.2%.

## الجدول 27 : "حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2013 – 2015" (الوحدة : مليون دولار)

| السنة | الواردات | الصادرات | إجمالي<br>الخارجية | التجارة<br>نسبة الواردات إلى الناتج<br>المحلي الخام % | نسبة الصادرات إلى الناتج<br>المحلي الخام % |
|-------|----------|----------|--------------------|-------------------------------------------------------|--------------------------------------------|
| 2013  | 54852    | 65917    | 120769             | 331.03                                                | 395.80                                     |
| 2014  | 58580    | 62886    | 121466             | 330.38                                                | 344.66                                     |
| 2015  | 51702    | 34668    | 86370              | 309.55                                                | 207.56                                     |

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

شهدت الصادرات الكلية الجزائري تفهقر واضح مما أثر على إجمالي التجارة الخارجية حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2012، وأقل قيمة لها سنة 2016 بانخفاض نسبته 38.15%، وهذا أمام الانخفاض المستمر لبرميل النفط خلال هذه المرحلة، كما شهدت الواردات هي الأخرى تذبذب مستمر خلال هذه الفترة.

## الجدول 28 : "تطور ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2013 – 2015" (الوحدة : مليون دولار)

| السنوات | الواردات | الصادرات | الصادرات من<br>المحروقات | نسبة<br>صادرات<br>المحروقات % | الرصيد  | نسبة التغطية<br>% |
|---------|----------|----------|--------------------------|-------------------------------|---------|-------------------|
| 2013    | 54852    | 65917    | 63752                    | 96.71                         | 11065   | 120.17            |
| 2014    | 58580    | 62886    | 60304                    | 96.37                         | 4306    | 107.35            |
| 2015    | 51702    | 34668    | 32699                    | 94.32                         | (17034) | (67.05)           |

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، التقرير السنوي 2016 (الأرقام بين قوسين تعني سالبة)

من خلال الجدول يظهر أن التجارة الخارجية في الجزائر تميزت بفائض تجاري خلال السنوات الثلاث الأولى رغم أنه متناقص وخاصة سنة 2014 حيث انخفض عن سنة 2012 بحوالي 80%، أما سنة 2015 فقد تأثر الرصيد مسجلاً عجز قيمته 17034 مليون دولار.

## الجدول 29 : "تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2012 - 2016" (الوحدة : مليار دولار)

| السنوات        | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  |
|----------------|-------|-------|-------|-------|
| الدين الاجمالي | 3.694 | 3.396 | 3.735 | 3.553 |

المصدر: إعداد الباحث وفق بيانات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2016

نلاحظ من الجدول أن حجم الدين العام الخارجي بلغ حوالي 3.7 مليار دولار سنة 2012، ثم انخفض مباشرة إلى حوالي 3.5 مليار دولار سنة 2015 أي بانخفاض نسبته 5.4%، ويعد ذلك من انعكاسات أزمة 2014 نتيجة لانخفاض المداخيل النفطية، لكن الملاحظ سنة 2014 شهدت ارتفاع في حجم المديونية بنسبة قليلة.

## الجدول 30 : "بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2012 - 2016"

| معدل البطالة | سعر الصرف             | التضخم | أسعار النفط   | المؤشرات |
|--------------|-----------------------|--------|---------------|----------|
| %            | 1 دولار مقابل الدينار | %      | دولار للبرميل | السنوات  |
| 9.80         | 78.61                 | 3.25   | 108.7         | 2013     |
| 9.80         | 80.56                 | 2.92   | 99.0          | 2014     |
| 11.34        | 100.46                | 4.78   | 52.4          | 2015     |

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بنك الجزائر. البنك العالمي. منظمة الأوبك، ONS الديوان الوطني للإحصائيات

## الخلاصة:

لقد أكدت الأزمات الاقتصادية العالمية ضعف اقتصاد الجزائر وقابليته الكبيرة للصدمات، ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام منها النفط والذي يشكل أكثر من 70% من التجارة الخارجية لها، لقد تحولت السوق البترولية العالمية من مرحلة كانت فيها لصالح البائعين إلى مرحلة لصالح المشتريين هذا الوضع أدخل الاقتصاد العالمي إلى حالة عدم الاستقرار، فتذبذبت أسعار البترول بين ارتفاع شديد وهبوط مقلق للبلدان المنتجة يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها. ومن خلالها يمكننا تثبيت ما يلي :

● النفط من السلع الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المستقبل المنظور وتؤكد من خلال الاستعمالات الكثيرة والمتنوعة.

● إن الأزمات النفطية وما خلفته من آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول، بدءًا من المشاكل البيئية ونهايةً بما سيتعرض له من نزوب، تجعلنا نفكر وبكل جدية في البحث عن بدائل عن النفط تكون أكثر أمانًا واستقرارًا، وترشيدها.

● كان للأزمات المالية العالمية أثر كبير على التجارة الخارجية الجزائرية مما أثر على مداخيلها بالإيجاب أو بالسلب، باعتبار أن الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي في تجارتها الخارجية بشكل متباين، حيث أدت إلى اختلال مكونات الطلب الكلي والذي انعكس بدوره على الإنتاج.

- لقد كان للعوائد النفطية في الجزائر الدور الكبير في تجاوز أزمتها وزيادة استثماراتها خاصة في البني التحتية.
- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري وهو ما أكدته أزمة 2014م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية إلى حالة العجز بعد ما كانت في حالة الفائض أو التوازن.
- واستنتاجا مما سبق يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات والمتمثلة في أهم النقاط التالية :
- السعي نحو تنويع الاقتصاد الجزائري سواء في قطاع المحروقات من خلال توسيع أفق إنتاج الطاقة، أو البحث في قطاعات أخرى تكون أكثر أمناً واستقراراً.
- السعي نحو الاستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة وإشراكها كمورد مالي مهم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تضمن حق الأجيال القادمة.
- تشجيع التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في كافة الأنشطة المستهلكة للطاقة وعدم اقتصر على مجالات إنتاج الطاقة ومثال ذلك التسخين الشمسي في الصناعة والمنازل وطاقة الرياح لتشغيل مضخات الري.
- أصبح الترشيد في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم والجزائر بالخصوص من الناحية الاقتصادية والبيئية وتزداد هذه الأهمية بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان والبرامج التنموية الطموحة ومحدودية الموارد المتاحة.
- النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهدد بسلع منافسة له (التطور التكنولوجي) لذلك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تنضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها، إنها الثروة البشرية (المتتمثلة في الإنسان)!

### قائمة المراجع

- بن دحيس عبد الكريم (2011-2012)، أثر الأزمة العالمية 2007 على قطاع النفط، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة بشار.
- ختاوي محمد (2010)، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت: لبنان.
- سعيدي فاطمة الزهراء (7-8 أكتوبر 2015)، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، الملتقى الدولي حول انعكاس أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة د. يحي فارس المدية.
- عبد الهادي حسن ظاهر (1973)، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد.
- العيداني إيمان (7-8 أكتوبر 2015)، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط - الأسباب وطرق العلاج-، الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الحلول المصدرة له: المخاطر والحلول، جامعة يحي فارس، المدية: الجزائر.

- لعمري علي (2007)، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر.
- ليوفز لوركان (مارس 2008)، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45 (1).
- السماك محمد أزهر (1979)، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل: العراق.
- منيمة سارة حسين (1992)، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت: لبنان.
- موري سمية (2009)، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان/
- يحياوي صلاح والصوفي الصوفي (1991)، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر.
- Oel Maurle (2001), prix du pétrole, PAO, Paris.